مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الإقتصادية الراهنة

The future of local development in Algeria in light of the current economic challenges

عبداللاوي عبد السلام [1]*.

[1] جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، (الجزائر)، alger.salam2013@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/04/18 ؛ تاريخ المراجعة: 2018/07/14 ؛ تاريخ القبول: 2018/09/26 .

ملخص: تعمل الدولة الجزائرية لعقود على تفعيل التنمية المحلية، من خلال برامج وسياسات وطنية مركزية تهدف للإنتقال بمستويات العيش لدى الأفراد نحو مستويات أحسن، لما تمثله التنمية المحلية من ركيزة أساسية لتحقيق الإستقرار والسلم المجتمعي، خاصة في الجوانب الإجتماعية كالسكن والشغل والصحة والتعليم، عير أن رواج البرامج التنموية وإنحصارها في الجزائر إرتبط بمدى تحصيل الجباية البترولية، مما جعل مصيرها مرتبط بتقلبات الأسعار، فقد شكل تراجع أسعار البترول في الآونة الأخيرة تحدي صعب أمام التنمية المحلية بالجزائر، مما إستدعى ضرورة إيجاد حلول وبدائل فعالة يمكنها أن تدفع بعجلة التنمية وتكمل ما بدأته الدولة الجزائرية في سعيها للإرتقاء بمستويات العيش لدى الأفراد من جهة وتحقيق الإستقرار والأمن المجتمعي من جهة أخرى.

الكلمات المفتاح : التنمية المحلية، الجباية البترولية، الحوكمة المحلية، الجباية المحلية، المشاركة المجتمعية، اللامركزية الإدارية، الإستقرار والأمن الإجتماعي.

تصنيف JEL : H75 ،H23 .

Abstract: The Algerian state has been working to activate local development through national programs and policies aimed at moving people's living standards to better levels. Local development is an essential pillar for achieving stability and social peace, especially in social aspects such as housing, employment, health and education. The decline in oil prices in recent times has been a difficult challenge for local development in Algeria, which necessitated the need to find effective solutions and alternatives that can N push forward the development and complete what it started the Algerian state in its quest to upgrade the living standards of individuals on the one hand and to achieve stability and community security on the other.

Keywords: Local Development, Petroleum Taxation, Local Governance, Local Taxation, Community Participation, Administrative Decentralization, Stability and Social Security.

Jel Classification Codes : H23 ، H75 .

* عبداللاوي عبد السلام : الإيميل: alger.salam2013@yahoo.com

- تمهيد :

تعتبر التنمية المحلية أحد أهم الأدوات في تحقيق الإستقرار والأمن والرخاء الإجتماعي، على مستوى الأقاليم المحلية أو حتى على مستوى الوطن، بحيث تهدف لخدمة الأفراد وتحسين مستويات العيش لهم، عبر توفير الخدمات الضرورية من الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب والصحة والتعليم ونظافة المحيط وغيرها من متطلبات العيش الضرورية، ونتيجة لتراجع المداخيل بالنسبة للجزائر على إثر إنخفاض أسعار البترول، شكل مستقبل التنمية المحلية كابوسا مزمنا للسلطات في الدولة، فكانت أولى النتائج عن تراجع التنمية المحلية، تقليص دعم الدولة للسكنات الريفية، وتراجع مشاريع الربط بالغاز والكهرباء للمناطق النائية وتراجع التوظيف ودعم الشباب، هذه التراجع جاء بعد الطفرة النوعية في الإنفاق الحكومي السخي على الجبهة الإجتماعية، إذ تشير الإحصائيات الأخيرة الصادرة مطلع العام 2014 أن الجزائر دعمت إنشاء أكثر من 1 مليون و663 ألف سكن بمختلف الصيغ، الريفي والإجتماعي والتساهمي والإيجاري وغيرها من الصيغ والمسميات، إضافة إلى إنشاء بين 2004 و2014 أزيد من 823 إبتدائية وحوالي 312 متوسطة و174 ثانوية و21 منشئة جامعية (قطب أو ملحقة أو معهد..إلخ)، وعلى الرغم من هذه الإنجازات ذات الطبيعة الإجتماعية إلى أنها لم تساهم في خلق الثروة ولا في دعم الإنتاج مما جعلها تتراجع في أول إمتحان صعب في أعقاب إنهيار أسعار البترول، هذا المعطى جعلنا نطرح تساؤلا كبيرا حول مستقبل التنمية المحلية في ظل تراجع المداخيل النفطية، وهذا ما تجسد في الإشكالية التالية:

ماهي ميكانيزمات تفعيل التنمية المحلية في ظل التحديات الإقتصادية الراهنة ؟

المحور الأول : التأصيل المعرفي للتنمية المحلية وواقعها بالجزائر

1/مفهوم التنمية المحلية : تعرف التنمية المحلية على أساس أنها العملية المخططة والهادفة للإنتقال بمستويات العيش لدى أفراد المجتمعات المحلية، وهي إضافة لكونها مخططة وهادفة فهي شاملة لكل المجالات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وغيرها في المجتمع المحلي، وظهر هذا المفهوم في ستينيات القرن العشرين على إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة إعداد التراب ذلك من أجل الإختلالات بين الجهات ومكان العالم القروي ، والحقلي الأول لتطبيق المفهوم، لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا الأحياء والوحدات المحلية1، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية[1]، وهي كذلك هي عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطى الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان إستمراريته مع إشراك الإنسان المحلي.

فالتنمية المحلية تهدف في الأساس إلى تنمية المجتمع المحلي ، وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع حتى نتمكن من محاربة الفقر والتخلف الذي قد يضر بالمجتمع المحلي ، إلى البعد البيئي : الذي يرتبط بالبعدين السابقين بحيث أننا عندما نهتم بالتنمية المحلية لا بد أن نهتم بالمحيط البيئي ونحافظ على الطبيعة من التلوث ، وكذلك المحافظة على الخيرات الطبيعية الموجودة محليا مثل المياه ، الغابات ...الخ)[2] ، كما تعتبر التنمية المحلية ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة، ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي أصبحت من أهم الاهتمامات لمختلف الحكومات ، وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع المكاسب والخيرات بين مختلف الأجيال ، على اعتبار الفقر يتطلب جهودا ضخمة لمعالجة المشكلات الناتجة عنه ، لذا تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع ، وتحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم ، بدون الإخلال بالأبعاد الأساسية التي تواجه التنمية من:

2/ أبعـــاد التنميـــة المحلية: تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الأبعاد والمقومات التي تعمل مجتمعتا، على تحقيق الرفاه والإنتقال نحو الضروف المعيشية الأحسن للمجتمعات المحلية، وأول هذه الأبعاد هو البعد الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة الثروة الاقتصادية ودمج كل الطاقة الإنتاجية المحلية في النشاط الاقتصادي بدون ترك قوى اقتصادية معطلة، إضافة إلى البعد الاجتماعي فالتنمية المحلية تهدف في الأساس إلى تنمية المجتمع المحلي ، وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع حتى نتمكن من محاربة الفقر والتخلف الذي قد يضر بالمجتمع

المحلي، ومع التطور الحاصل ظهرت الحاجة إلى الإهتماه بالبعد البيئي الذي يرتبط بالبعدين السابقين بحيث أننا عندما نهتم بالتنمية المحلية لا بد أن نهتم بالمحيط البيئي ونحافظ على الطبيعة من التلوث ، وكذلك المحافظة على الخيرات الطبيعية الموجودة محليا مثل المياه ، الغابات3.

3/ واقع التنمية المحلية بالجزائر: إعتمدت الجزائر منذ الإستقلال على التخطيط المركزي في تجسيد التنمية المحلية، هذا التوجه ظهرت سلبياته الكبرى في تحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي للأفراد، نتيجة جملة من المعطيات منها عدم إحترام خصوصية الأقاليم المحلية، وإقصاء الأفراد والمواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، إضافة إلى الفساد الإداري وإهدار الثروات، وغيرها من السلبات، حيث وقع إختيار الجزائر على التخطيط كأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنيا ومحليا من خلال التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة PSC والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير ممركزة PSD والمخططات البلدية للتنمية، إلا أنه في البداية كانت منطلقات التنمية والتخطيط في الجزائر المستقلة ذات إطار شمولي من أجل تحسين الحياة الإقتصادية والإجتماعية للمواطنيين لهذا ركزت على الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز4، وبدأت بترقية قطاع المحروقات وإعتباره قطاع إستراتجي وهذا ما تفسره الأموال الهائلة المخصصة في هذا القطاع خلال المخططات المتتالية.

ورغم أن نصيب البرامج التنموية من إستثمارات المخططات إستطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية نسبيا فيما يخص التكفل بالإحتياجات الأساسية للمواطنين، إلا أنها لم تكن كافية ولم تستجيب لمطالب وطموحات الشعب الجزائر. وذلك بسبب ظهور عدة عراقيل في مجال التخطيط كبقاء عدة إنجازات من مخطط الى آخر ، هذا ما يؤكد ضعف الإقتصاد الجزائري على إستيعاب الإستثمارات المخططة.

وفي نهاية الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من عدة مشاكل وعراقيل وإختلالات بسبب إنخفاض أسعار البترول وإرتفاع المديونية الخارجية وعجز في ميزان المدفوعات، مما دفع الجزائر الى إعادة النظر في خطتها التنموية. ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وعرفت تحول في مسار الدولة على جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية، إلا أن هذا التحول صاحبه العديد من المشاكل والعراقيل والإختلالات، ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات شرعت الجزائر في تطبيق وإعداد وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية تتماشى مع توجهاتها الجديدة التي ترمي الى فتح إقتصادها وتحرير المنافسة بغية دخول إقتصاد السوق في ظل عولمة الإقتصاد الدولي[5].

لكن بالرغم من الإستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة الجزائرية الى التنمية المحلية وكانت إنجازاتها كبيرة نسبيا، إلا أنها عرفت نجاحات وإخفاقات وسلبيات لا تزال تعترض طريق التنمية المحلية وتمنعها من تحقيق أهدافها المرجوة، وذلك لأن الإقتصاد الوطني يعاني من أزمة مستديمة بالرغم من تنوع الثروات البشرية والمادية وأهميتها، ولا تزال المحروقات تحتل الصدارة في الإقتصاد الجزائر إذ أن كل عملتنا الصعبة أو جلها وقرابة 60% من إيراداتنا الجبائية تتأتى من المحروقات، إن تقلبات أسعار البترول تشكل مصدرا خارجيا غالبا ما يوقف النمو الجزائري وهكذا يكون الإقتصاد البترولي بفعل العوامل الخارجية مورد نمو أو ركود حسب الظروف، ولهذا قد آن الأوان لبناء عهد ما بعد البترول لتحرير الجزائر من التبعية لمورد طبيعي محدود وغير متجدد.

المحور الثاني: حلول ممكنة لتفعيل التنمية المحلية في ظل التحدي الإقتصادي الراهن بالجزائر

نقترح في هذا المحور مجموعة من الإجراءات العملية، التي نعتقد أنها تعمل على تفعيل التنمية المحلية، منها تجسيد الحوكمة المحلية عبر إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، وتفعيل الرقابة والمساءلة ومحاربة الفساد في التسيير، عبر كبح المحسوبية والرشوة والمحاباة وغيرها من الإجراءات التي تفسد العمل المحلي، إضافة إلى إجراء آخر يتمثل في إصلاح الجباية المحلية، عبر إعادة النظر في رسوم منح رخص البناء ورسوم إيجار المحلات البلدية و إيجار الأسواق الأسبوعية وحضائر السيارات، والمسالخ وقاعات الحفلات وغيرها من أدوات الجباية البلدية، إضافة إلى كل هذا ولتفعيل التنمية المحلية بعيدا عن الجباية البترولية كان لزاما أن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في المهام البلدية، عبر تشجيع العمل التضامني والتطوعي، فالمجتمع المدني عبر الجمعيات الأهلية ومع القطاع الخاص يمكنه القيام بالكثير من المهام التنموية على غرار دعم المحتاجين والمعوزين وذوي الإحتياجات الخاصة، وغيرهم من الفئات التي كانت تتكفل بهم البلدية عبر لجان الشؤون الإجتماعية

1/ الحوكمة المحلية كآلية لتفعيل التنمية المحلية: الحوكمة المحلية هي الأسلوب الحديث في تسيير الجماعات المحلية، بحيث تقوم على جملة من الإجراءات الفعالة في التسير، من خلال:

– الشفافية: في التسيير عبر نشر المداولات وحرية الوصول إليها إضافة إلى الشفافية في عقد الصفقات العمومية وفي المشاريع، وإطلاع المواطنين والسماع لإنشغالاتهم وإستقبالهم دوريا، بقصد خلق علاقات طيبة وودية بين الهيئات المحلية والمواطنين

– الرقابة: تفعيل الرقابة سواءا الرقابة الحكومية عبر الهيئات المختصة أو المتسلسلة إضافة إلى تفعيل الرقابة الشعبية من خلال قبول شكاوي المواطنين وإالإصغاء إليها

– إستخدام التكنولوجيا والرقمنة الإدارية: سواء في الإعلانات أو في تلقي المقترحات أو حتى في التفاعل وكشف التجاوزات

– المسائلة: وعدم التراخي والتهاون مع التجاوزات في التسيير وفي تبديد المال العام، وقطع الطريق أمام المتكاسلين، وهذا بتشجيع وتفعيل العمل المحلي سواءا الرسمي أو الشعبي

– إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية: من خلال إشراك الجمعيات الأهلية سواءا جمعيات الأحياء أو الجمعيات المتخصصة في الصحة العمومية أو في الثقافة أو الموروث الحضاري أو الشبابية أو حتى الدينية وجمعيات المساجد، فإتخاذ القرارا المحلي يجب أن يكون بالإستشارة والمشاركة قصد ضمان النجاح والإستفادة:

2/ تفعيل الجباية المحلية كوسيلة لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر: تعرف الجباية المحلية في الجزائر نوعا من التسيب نتيجة جملة من الإختلالات، سواءا الإجتماعية أو الإقتصادية أو حتى السياسية،

إن وجود هذه الإختلالات تنعكس سلبا على الحصيلة الضريبية للجماعات المحلية ما يقف عائقا في سبيل تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي فإن عناصر إصلاح هذا النظام ترتكز أساسا على ما يلي:

أولا/ توسيع الوعاء الضريبي: يقصد بذلك أن تصل الضريبة إلى عدد أكبر من دافعيها من خلال التعرف على أنواع جديدة من الدخول أو السلع الإستهلاكية التي يمكن أن تفرض عليها الضريبة، وينبغي أن يكون توسيع وعاء الضريبة وخفض أسعارها هو الهدف الرئيسي لأي مبادرة للإصلاح الجبائي فعادة ما تجبى ضرائب مرتفعة السعر مفروضة على وعاء ضيق، مما يشجع على التهرب الجبائي ويضر بعدالة النظام الضريبي، ومن أمثلة ذلك إجراء مسح كامل للحضيرة العقارية للبلديات عن طريق التنسيق مابين أعوان الإدارة الجبائية ومصالح البلديات للتحكم أكثر في العناصر الجبائية الخاضعة للرسم العقاري ورسم التطهير، ومن شأن توسيع الوعاء الجبائي أن يولد إيرادا أعلى6، وأن يوفر معاملة ضريبية متماثلة لمختلف الأنشطة والأفراد عندما تتماثل ظروفهم الإقتصادية، كما أن توزيع العبء الضريبي بين فئات الدخل المختلفة يحسن أيضا من صور التمييز الضريبي التي تفيد الأغنياء في الجزء الأغلب منها، وكذلك العمل على إدماج الإقتصاد غير الرسمي وتنظيمه بهدف زيادة الحصيلة الجبائية وذلك عن طريق تقديم تحفيزات جبائية لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنجاز إستثمارات منتجة ومولدة لمناصب الشغل[7].

ثانيا التقليل من الإعفاءات الضريبية: عند تصميم السياسات الجبائية ولمواكبة الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، يتعين أن تتم الموازنة بين ما يقترن بهذه التدابير من مكاسب وخسائر متوقعة وذلك بإعادة النظر في الإعفاءات السخية التي تحرم الدولة عامة والجماعات المحلية خاصة من الكثير من الإيرادات فكثيرا ما تنهمك الحكومة في منافسة جبائية مع دول أخرى عن طريق تقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب في حين لا تولي إهتماما كافيا للنظام الجبائي الذي يواجه المستثمر المحتمل في وطنه [8].

ثالثا إنشاء جباية محلية مستقلة عن جباية الدولة: يتميز النظام الجبائي المطبق حاليا في الجزائر بنوع من التعقيد والصعوبات في الإجراءات والتداخل بين الجباية المحلية وجباية الدولة مما يخلق عدة مشاكل عند التحصيل والتوزيع، هذا الأمر دفع بالكثير من المحللين الماليين والإقتصاديين إلى المناداة بضرورة إنشاء نظام جبائي محلي مستقل عن جباية الدولة، لأن الفصل بينهما أصبح أمرا ضروريا، إذ يجب أن تخصص لكل من الدولة والجماعات المحلية مجموعة من الضرائب والرسوم الخاصة بها تتكفل بتحديد وعائها وتحصيلها والإستفادة الكاملة من عائداتها، وحتى يتم تحقيق ذلك لا بد من إشراك الجماعات المحلية في تكييف الضرائب والرسوم على المستوى المحلي من خلال تمكينها من سلطة إتخاذ القرارات الجبائية [9].

3/ إشراكة القطاع الخاص والمجتمع المدني كآلية لتفعيل التنمية المحلية: يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بشكل كبير في دعم التنمية المحلية عبر المساهمة في تمويل النشاطات، ماليا ولوجيستيكيا عبر توفير الوسائل وأدوات العمل التطوعي، كحملات التنظيف والتشجيير والتزيين وحماية البيئة ودعم المعوزين والنشاطات ذات الصلة بالتضامن إضافة إلى إمكانية تمويل البرامج والفعاليات والنشاطات الثقافية والرياضية والدينية وغيرها من المبادرات التي تعمل على دعم التنمية المحلية والإرتقاء بمستويات العيش لدى الأفراد، إضافة إلى أن القطاع الخاص في جانبه المرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية يمكنه دعم التنمية عبر خلق وضائف محلية تساهم في الحد من البطالة، هذا من جهة أما من جهة المجتمع المدني نجد أن للجمعيات دور كبير في تفعيل التنمية المحلية، بحيث أن للجمعيات النشطة دور كبير في خدمة المجتمع عبر آليات العلمل التضامني التطوعي، فالكثير من الجمعيات التي تعنى بالشؤون الإجتماعية كدعم الفقراء والمعوزين والأرامل والأيتام، يمكن أن تساهم في دعم الجهود المنوطة بالجماعات البلدية سواءا أكانت البلدية أو الولاية، هذا بالإضافة إلى الجمعيات ذات الطابع البيئي أو جمعيات الأحياء والتي تقوم بأدوار مهمة في خدمة المحيط والنظافة وحملات التشجير وتزيين، بالإضافة أيضا للجمعيات الشبابية والنسوية والحرفية التي تدعم المواهب والحرف والصناعات التقليدية والسياحة وغيرها من النشاطات التي تصب في الصالح العام وتدعم التنمية المحلية وتساعد في جهد الجماعات المحلية[10]،

هذا بالإضافة إلى ما تلعبه مختلف مكونات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وزوايا قرآنية وأعيان وغيرهم كثير ممن يساهم في تجسيد التنمية المحلية وتشجيع الإستثمار المحلي.

4/ تأهيل وتدريب المنتخبين المحليين : ولأن القانون الجزائري لايشترط في المنتخبين المحليين المستوى الدراسي والعلمي، كان لابد من:

1- التأطير التقني للمكلفين المحليين.

2- اختيار المشاريع الناجحة ذات المنفعة للمواطنين.

3- تقوية أجهزة الرقابة على تسيير الموارد المالية.

هذه النقاط تقودنا إلى فكرة تقوية الموارد البشرية لأنها من أهم العوامل التي تؤثر على نجاعة وفعالية عمل الجماعات المحلي إذ يعتبر العنصر البشري أساس أي عمل يراد له النجاح[11].

فالملاحظ أن الإدارة الجزائرية تعاني نسب التأطير حيث لا يتجاوز التأطير فيها 7% فقط من التعداد الإجمالي للموظفين لذا وجب رفع مستوى الإداريين والمنتخبين من خلال دورات تكوينية على الأقل في المجالات التالية:

- القانون الإداري.
- التسيير المالي، الميزانيات ومراقبة التسيير.
- تسيير الأملاك والموارد.

- التخطيط الاستراتيجي.
- الإعلام والإتصال.
- تحرير إداري.

هذا إلى جانب جملة من الإجراءات التي من شأنها الارتقاء بمستوى المكلفين المحليين كـ:

- التكوين والتأهيل والتأطير.
- إعطاء الأولوية للخريجين الجامعيين.
- التقاعد المسبق للأعوان الغير مؤهلين.
- التحفيز للمكلفين المؤهلين وذوو الخبرة.
- تحسين تطبيقات المناجمنت الذي يعتبر الأسلوب الحديث في التسيير.
- إضافة إلى ضرورة خلق مكاتب إعلام واتصال [12].

من شأنها أن تكرس من الثقافية والوضوح وتخلق مصداقية وتساهم في السير الحسن للإدارة من خلال التوجيه والإعلام المسبق ومن شأنها أيضا أن تجنب الصخب والضجيج والإشاعات.

5/ إعادة هيكلة المصالح الغير مركزة للدولة: إن مصطلح عدم التركيز هو مفهوم حديث مرتبط بمفهوم الدولة ونعني به تفويض سلطة الدولة المركزية لممثليها على مستوى المحلي، أم من الناحية القانونية فنجد تعريف عدم التركيز في القانون الفرنسي من خلال المرسوم المتعلق بميثاق عدم التركيز المؤرخ في 1992/07/01، فعدم التركيز حسب هذا المرسوم هي قاعدة عامة لتقسيم الصلاحيات والامكانيات على مختلف المستويات داخل الدولة 13.

إن تحقيق هذه الأهداف في الواقع الجزائري لا يمكن تغييره إلا بعد إعادة النظر في تقنية عدم التركيز والمصالح الغير ممركزة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال:

1- تجديد وإعادة تنظيم عدم التركيز: تشهد الإدارة الإقليمية في الجزائر تطورات مختلفة وهذا نظرا للانفتاح السياسي والاقتصادي الذي تشهده البلاد، وما فرضه الواقع من تغيرات يجب أن تتماشى وتطلعات المواطن من جهة وخلق ديناميكية تنموية على مستوى المحلي من جهة أخرى.

إن تكرسي مبدأ عدم التركيز في الواقع يصطدم بعوائق تنظيمية أهمها احتكار الموارد المالية التي ما تزال ممركزة على أعلى مستوى في الدولة هذا ما يقضي وضع اصلاحات لنمط عدم التركيز بالجزائر، هذا من أجل الإسراع في انجاز العمل الإداري والقضاء على التأخر فيه، إضافة إلى تقليص الفجوة بين الإدارة والمواطن.

مع ضرورة أن يقوم عدم التركيز الإداري على أساس فكرة التفويض وذلك بان تعهد السلطات المركزية بعض صلاحياتها واختصاصاتها لكبار الموظفين (الولاة، رؤساء الدوائر، المدراء التنفيذين للمديريات الولائية) .

كما يمكن أن تعهد التنمية الإدارية والمحلية لهيئات خارجة عن وزارة الداخلية وخاصة بالتنمية المحلية والإدارية كما هو عليه الحال في بعض البلدان العربية [14] .

2- تكييف هياكل عدم التركيز مع أنماط التسيير الحديثة: إن أسلوب عدم التركيز يلعب دورا هاما استراتيجية حديثة لإعادة بعث هياكل الدولة والإصلاح الإداري، لكونها تخص المواطن بصفة مباشرة كما تمس محور البرامج والسياسات الحكومية، وهو يهدف:

تقريب الإدارة والمواطن.

وضع علاقة مباشرة بين الدولة والجماعات الإقليمية.

تشجيع الإبداع وتحسيس الموظف بروح المسؤولية.

إن تحقيق هذه الأهداف في الجزائر لا يكون إلا بـ:

- إعادة توزيع مصالح عدم التركيز على مستوى الإقليمية وإعادة توزيع الكفاءات.
- إنشاء مصالح كل وزارة على مستوى البلديات أو الدوائر على الأقل.
- إعادة توزيع الكفاءات وتنمية البشرية عى مستوى البلديات.
- عدم التركيز سلطة اتخاذ القرار.
- خلق تنافسية إدارية بين البلديات وتشجيع الأفضل [15].

خاتمة:

من خلال ماسبق عرضه من واقع التنمية المحلية بالجزائر، و إعطاء حلول ممكنة لتفعيل التنمية المحلية بعد تراجع المداخيل النفطية وما ترتب عن ذلك من ضائقة مالية تواجه الإقتصاد الجزائري، كان لابد من إيجاد حلول لإعادة بعث التنمية، بأسس جديدة ومقومات حديثة لعل أبرز سيماتها هي:

_إشراك المجتمع المدني الممثل في الجمعيات الحرفية والتضامنية والخيرية وغيرها في التنمية المحلية عبر دعم النشاطات الإقتصادية كالترويج للسياحة المحلية ودعم الحرف التقليدية والعمل مع السلطات المحلية على حماية المحيط والنظافة والحملات التحسيسية مع توفير الضروف الحسنة لعمل المجتمع المدني في دعنه للفئات الضعيفة والمحرومة عبر نشاطه التضامني

_ضرورة تجسيد آليات الحوكمة المحلية أو الحكم الراشد في التسيير المحلي عبر تفعيل آلية الرقابة المركزية والجماهيرية والمحاسبة والشفافية في التسيير والنشاط التنموي إضافة إلى إشراك الفواعل الأخرى المساهمة كالقطاع الخاص والمجتمع المدني كما سبق الذكر

_ضرورة الإرتقاء بالسياحة المحلية وتشجيع وتسهيل الإستثمار في هذا القطاع لما له من مزايا في إنعاش الإقتصاد المحلي وخلق فرص عمل

_تطوير ورقمنة الخدمة العمومية وتسهيل الإجراءات الإدارية وقطع الطريق أمام البيروقراطية لكي لاتضيع الفرص على الأفراد ولاتعطلهم على آداء مهامهم بما ينعكس على التنمية المحلية

_ ضرورة دعم النشاط الفلاحي بهدف خلق الثروة وتحسين مستويات العيش وضمان إستقرار الأفراد في الريف

_تسهيل ودعم مشاركة القطاع الخاص في التنمية الريفية عبر مزايا ضريبية بهدف المشاركة في النشاطات التنموية كالتأهيل الأحياء والإنارة العمومية والنظافة وتشجير المساحات الخضراء والدعم الإجتماعي للفقراء وذوي الإحتياجات الخاصة

_ تفعيل الجباية المحلية والحرص على التحصيل الفوري دونما إنتظار أو تقاعس بهدف تمويل التنمية المحلية

_ضرورة تأهيل وتدريب منتسبي الجماعات المحلية خاصة المنتخبين المحلين بهدف ضمان الإرتقاء بمستوياتهم في التسيير

_مكافحة الفساد وقطع الطريق أمام الإستغلاليين والإنتهازيين من أجل نجاح البرامج التنموية وفاعليتها في الإرتقاء بمستويات العيش للأفراد

_خلق ودعم الإستثمار خاصة في ما يتعلق ببرامج الأفراد في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

_دعم التكافل بين الجماعات المحلية وإيجاد سيغ للتعاون وتبادل الخبرات بين الولايات والبلديات بما يضمن تنقل التجارب والخبرات

_دعم البحث العلمي الهادف لتفعيل التنمية المحلية والعمل على إستغلاله والإستفادة منه عبر خلق ورشات بحثية تعنى بسبل التنمية بما ويتوافق وخصوصية الأقاليم

_نقل والإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تفعيل التنمية المحلية مع إحترام الخصوصية الوطنية ومميزات الأقاليم المحلية

- الإحالات والمراجع :

1/ محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2007، ص 82.

هذه الأحكام جاءت بها المواد 110 و 111 و 112 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية. المادة 177 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية

2/ العياشي عجلان، حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 14، 2014، ص .168

3/ علي زغدود، الإدارة المحلية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009، ص89

4/ موسى رحماني، وسيلة السبتي،، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 01-02 ديسمبر 2004، ص26

5/ خالد خالفي، سيد علي بلحمدي، آليات تجسيد الإستقلال المالي للجماعات المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر-واقع وآفاق، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 14-15 أفريل 2008، ص17

6/ سهام شباب، إشكالية تسيير الموارد المالية في البلديات – دراسة تطبيقية لبلديات معسكر، مذكرة ماجستير فرع تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص16

7/ محمد زرقون، عبد الحميد بوخاري، إدارة التنمية المحلية في ظل التحولات الإقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة، العدد 01، جانفي 2011، ص50

8/ حسن صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص47

9/ سميرة بلعمري، "إدانة 612 رئيس بلدية و1174 منتخب محلي في فضائح المال والعقار". جريدة الشروق، عدد 1820، في 18 أكتوبر 2006

10/ عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب، من موقع: files.siboukeur-abdou-nour.webnode.fr

11/ دراسة قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط حول تصنيف البلديات 2002.

12/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العدل، قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، 2006.

13/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11- 10 المؤرخ في رجب عام 1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011

14/ الأخضر عزي، عالم جلطي: قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية. الحكم الراشد: تحديات مقاربة غير معيارية، ملتقى حول الحكم الراشد بالمدرسة الوطنية للإدارة بالشراكة مع مركز البحوث في الاقتصاد والتطبيق من أجل التنمية -الجزائر- المعهد الأورمغاربي ، جامعة باريس لاسان دوني، فرنسا، 2006

15/ بشير مصيطفى، الإصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري. الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2012. ص 62